الجـزائريين، وفاوضوهم، فيما بعد. لكن الامر يختلف في الضفة والقطاع عنه في البلدان الاخرى. فالحـديث، هنا، يدور حول انتخابات بلدية، وليس حول اعلان الاستقلال الوطني، والتحاور حول أفضل السبل للانسحاب الاسرائيلي، ورسم حدود الدولة مما يستوجب مثل هذا «التعارف» المتبادل. فجميع هذه القضايا تبحث، بدهياً، مع م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولمّا كان الامر كذلك، ويتعلق بالشؤون البلدية، وحدها، فان القيادة الموحدة معنية بتنظيم النضال والضغط لأجبار سلطات الاحتلال على الموافقة على مطالبها بهذا الخصوص. وفي هذه الحالة، تصبح القيادة عينها معنية بدفع مرشحين محددين الى خوض معركة الانتخابات، لا يتمتعون بمواصفاتها هي، ولا بوظائفها، وانما لديهم الاستعداد لتنفيذ برامجها وخطواتها في ما يتعلق بمجال عملهم في المجالس البلدية والقروية. وبعد تجربة عشرين عاماً وتجربة الشهور الثمانية الاخيرة بالذات، لم يعد ممكناً طرح مواقف تتخوف من نمط تسرب مرشحين من خارج م.ت.ف. الى البلديات أو تخشى عودة النفوذ التقليدي السابق الذي أزاحته التجربة. وتفترض تجربة الشهور الثمانية الماضية، التي تمت في ظل قيادة موحدة وفئات شعبية متلاحمة، فتح باب التنافس واسعاً لجميع القوى والشخصيات من دون استثناء أو علامات «فيتو». فهكذا توجه يحقق غرضين هامين: فهو، أولاً، ينزع أي فتيل يمكن أن يشعله الاحتلال في وجه أي من المرشحين؛ وهو، ثانياً، يعطي مصداقية لديمقراطية القيادة الموحدة ويمنحهـا ثقـة جمـاهيرية واسعة، تنعكس، بالضرورة، على م.ت.ف. التي سوف تقطف ثمار تعزيز التجـربـة الديمقـراطية في صفوف المواطنين، راهناً ومستقبلاً، حيث تنتظرهم تجارب كثيرة تسبق الاستقلال الوطني سيكون الانتصار فيها مرهوناً بالمدى الذي تبلغه المنظمة في تعزيز الديمقراطية داخلها، وبين فئات الشعب المختلفة، وبينها وبين هذه الفئات؛ وهي أمور تعني، في الظروف الراهنة، القيادة الموحدة، بالدرجة الاولى، كونها على تماس مباشر بالتجارب والمواقف المحتملة. ولضمان نجاح المعركة ينبغي تنظيم العلاقة بين القيادة الموحدة والمرشحين، فور ترشيحهم، وبعد انتخابهم، بترك مهمة تنظيم شؤون البلاد، مدنياً وخدماتياً، للقيادة المنتخبة بالتعاون مع اللجان المهنية والوظيفية المحليـة التي أفـرزتهـا الانتفاضة، والتي سوف تحمل على كاهلها وزر، وأعباء، الحملة الدعائية الانتخابية، سراً وعلناً؛ وتواصل، فيما بعد، مهماتها في توجيه المواطنين في الميادين السياسية، وفق قرارات القيـادة الوطنيـة المـوحدة، فتكون البلديات هيئات صديقة تعمل ميدانياً في خدمة تطوير المؤسسات الادارية والاجتماعية التي تعمل الانتفاضة على ارساء قواعدها لتكون أدوات الحكم في المستقبل.

في السياقات هذه، طرحت مصادر اسرائيلية، مؤخراً، مساومة تعتقد بأنها ضرورية للخروج من الوضع الراهن، شديد التشابك والتعقيد، تستند الى اعادة الهدوء (حسب المصطلحات الاسرائيلية) الى الضفة والقطاع، في مقابل النظر في موضوع الشؤون البلدية واحتمالات ترك ادارتها للمواطنين، في هذه المناطق. ان مثل هذه الطروحات قد تحمل مخاطر كبيرة، في ظل اختلال ميزان القوى القائم، حالياً، لصالح الاحتلال. فالانتفاضة لم تزل فتية، على الرغم مما انجزته حتى الآن، وهو ليس بقليل. لكن مثـل هذه الطروحات تصبح مقبولة، في حال ما اذا كانت مسألة البلديات جزءاً من انجازات الانتفـاضـة، التي يضـطر الاحتلال الى التسليم بها، وليس جانباً من مساومة متبادلة، لمقايضة الانتفـاضـة بالبلديات. فالمجالس البلدية هي، في نهاية المطاف، محطة على طريق قطار الانتفاضة السريع وليست وجهته النهائية.